التوقيت الشتوي

٤٥٠ منشأة سياحية خارج الخدمة بريف دمشق

فادي بك الشريف

كشف مدير سياحة ريف دمشق المهندس طارق كريشاتي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد المنشآت التي خرجت من الخدمة في ريف دمشق تجاوزت الـ٤٥٠ منشأة سياحية نتيجة الأعمال الإرهابية والتعديات وأعمال السرقة والنهب، موضحاً أن الخسائر التي طالت المنشآت السياحية في ريف دمشق تتجاوز الـ٦ مليارات ليرة سورية وذلك بحسب التقديرات، مع الإشارة إلى وجود منشآت تضررت تضرراً كلياً وأخرى جزئياً.

وقال كريشاتي فيما يخص العمل على تطوير منطقة السيدة زينب من كل النواحي أنه بعد صدور المرسوم ١١ الخاص بالانفاق الاستهلاكي تم التعامل مع جميع المنشآت السياحية في محيط المقام وتم تأهيل كل المنشآت الفندقية العاملة في مجال السياحية، حيث إن هناك فنادق مستعملة كإيواء ننتظر دخولها للخدمة، مؤكداً منح فترة سنة للفنادق و٦ أشهر للمطاعم لاستكمال الثبوتيات والمعايير الخدمية والفنية المطلوبة.

وأكد مدير سياحة ريف دمشق أنه بلغ عدد الفنادق المؤهلة في السيدة زينب ٦ فنادق، مبيناً أنه تمت معالجة مناطق جرمانا وصحنايا وأشرفية صحنايا، ولاسيما أن فيها مظاهر سياحية في ظل وجود عدد من المطاعم غير المؤهلة ولا تتمتع بمعايير سياحية، لافتا إلى تأهيلها بشكل شبه كامل في جرمانا، مع استمرار تأهيل المنشآت السياحية في صحنايا والأشرفية، دون ثبوتيات وفق المعايير السياحية، وأوضح كريشاتي أن عدد المنشآت التي تم تأهيلها يقدر بـ٦٠ منشأة بكلفة استثمارية إجمالية تفوق الـ٢٠ مليار ليرة سورية، مع الإشارة إلى مباشرة المديرية مؤخراً بتطبيق المرسوم ١١ الخاص برسم الإنفاق الاستهلاكي، والبدء في محافظة ريف دمشق بأعمال التأهيل، علما أن الوزارة قامت بتأهيل ٤ فنادق مؤخراً في منطقة السيدة زينب بطاقة استيعابية ١٣٠٠ سرير، وذلك من أصل ٢٥٠ فندقاً غير مؤهل في السيدة زينب.

استجابة لما نشرته «الوطن»

محافظ القنيطرة يشكل لجنة للتدقيق في ممارسات الجمعيات الخيرية بحق المهجرين

القنيطرة- الوطن

دعا محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر إلى اجتماع عاجل للجنة الإغاثة الفرعية وذلك استجابة حول ما نشر في صحيفة «الوطن» حول تعرض المهجرين إلى سوء معاملة من إحدى الجمعيات الخيرية التي تعمل تحت الظروف الإنسانية وعمل هؤلاء بكل تأكيد تطوعي وباندفاع ذاتي، والمهم بالاجتماع تكليف عضو المكتب التنفيذي المختص ومدير الشؤون الاجتماعية بالمحافظة للتحقيق فيما نشر بالصحيفة والمحاسبة الصارمة بحق المسيئين.

و الحقيقة نثمن سرعة تجاوب محافظ القنيطرة حول ما ينشر بصحيفة «الوطن» حول قضايا تهم أبناء المحافظة بعيداً عن الحسابات الشخصية الضيقة لبعض الأشخاص، وللتوضيح فإن اللجنة التي تم تكليفها نكن لها كل الاحترام والتقدير، ولكن استخلصت نتيجة مفادها أن عمل الجمعية التي كانت مضمون المادة سيكون جيداً وكان تجاوبها مع المواطنين والمهجرين رائعا وخلال لقاء عينات عشوائية كانت الإشادة بالأداء لا مثيل له، وبالتالي الصحفي جافى الحقيقة وابتعد عن الموضوعية كعادة معظم الردود التي تعد مسبقاً قبل صدور تقارير اللجان التي تكلف بمهمات تحقيق حول قضايا في محافظة القنيطرة، وقد يقول قائل: لماذا تم استباق تحقيق اللجنة ولكن الأمور في محافظة القنيطرة مكشوفة ومحسومة سلفا، وللتأكيد فإن أحد المحافظين الذين تعاقبوا على القنيطرة أخبرني حرفيا أنه تلقى شكوى من المواطنين حول خلل في مشروع خدمي وتم تشكيل لجنة وجاء التقرير بنفي المخالفات وأن الأمور ايجابية، ليعود ويكلف لجنة أخرى والتقرير الذي وصله نسخة (فوتوكوبي) عن الأول، وشكاوى المواطنين تزداد، الأمر الذي دفعه شخصيا لزيارة الموقع ليجد أن تقارير اللجان غير صحيحة وشكاوى المواطنين محقة، ومن هذا المنطلق استندنا إلى استنتاجاتنا السابقة، وفي القنيطرة تحديدا أن يعمل رأس الهرم فيها محافظا ومديرا ومفتشا وعاملا ومحققا، فكما قلنا سابقا ونعيد تكرارها معظم الأمور في محافظة القنيطرة تحل « ببوسة شوارب »!؟

و بالعودة لاجتماع لجنة الإغاثة فقد شدد محافظ القنيطرة ضرورة تأمين حياة كريمة لأبناء القنيطرة والسعي الدائم للوجود بين الأسر المهجرة والمتضررة في أماكن وجودها وتقديم المعونات والمساعدات دون تكليفهم عناء التنقل وتحميلهم أعباء مالية، مطالبا اللجنة بعدم حصر عملها على تقديم السلة الغذائية وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية، مقدما الشكر لصحيفة الوطن والتي تعد عينة في تسليط الضوء على السلبيات..

وأكد عبدالقادر أهمية اجتماعات لجنة الإغاثة الفرعية بهدف الوقوف على الواقع والاطلاع على العمل الإغاثي على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين بدمشق وريفها ومعرفة ما تم تقديمه من مساعدات ومعونات والنواقص التي يحتاجها المهجرون والمتضررون في مراكز الإيواء، مشيراً إلى قطع خطوات جيدة في مجال العمل الإغاثي على أرض المحافظة وتأمين مستودعات في الوحدات الإدارية لإيداع المساعدات الإغاثية، مطالبا بكشف المعوقات والإساءات لتجاوزها وتلافيها والابتعاد عن المحسوبيات والشخصنة في توزيع المعونات الصحية في أرجائها.

١٠ مليارات ليرة خسائر قطاع الدواجن

تكلفة البيضة ٢٤ ليرة تباع ب٢٠ ليرة

ميليا عبد اللطيف

أكد سراج خضر مدير عام المؤسسة العامة للدواجن خروج أربع منشآت هي (الحسكة- الرقة- حلب- المعرة) من العملية الإنتاجية نتيجة الإرهاب، حيث كان يصل إنتاج منشآت الحسكة إلى ١٥٠ مليون بيضة سنوياً، إلا أنه وبعد تطهيرها من المجموعات الإرهابية يجري التنسيق حالياً بين وزارة الزراعة ومحافظ الحسكة لجرد الموجودات على أرض الواقع لمعرفة حجم الخسائر فيها بشكل دقيق بهدف إعادة تأهيلها ودخولها مجدداً في الدورة الإنتاجية، لكنّ ذلك يحتاج إلى وقت وتمويل أيضاً، مشيراً إلى أن المؤسسة لعبت دوراً كبيراً خلال الأزمة في تأمين المادة والحفاظ على المهنة عن طريق استيراد قطعان أمات البياض والفروج لتأمين المادة الأولية للتربية للقطاعين العام والخاص.

وأضاف خضر: إن حجم الخسائر التقديرية في قطاع الدواجن يفوق ١٠ مليارات ليرة خلال سنوات الحرب بالإضافة إلى خسارة السوق المحلي الذي يتغذى بطرق غير شرعية عن طريق تهريب مادتي البيض والفروج عبر الحدود ليصل إلى الأماكن الساخنة، وأيضاً تهريب صوص الفروج والبياض من الأماكن الساخنة إلى الخارج، مشدداً على ضرورة ضبط كل هذه المسائل بغية المحافظة على مصلحة المربين، ، مشيراً إلى أن المؤسسة العامة للدواجن تعدّ حالياً أكبر المربين في القطر، مبيناً أن القوة الشرائية للمواطن أصبحت ضعيفة، فقد تراجع استهلاكهم لمادتي الفروج والبيض، حيث اتجهوا للتربية الأهلية للمحافظة على هذه المادة، معتبراً أن مهنة الدواجن تتعرض لأخطار كبيرة في القطاعين العام والخاص بسبب ارتفاع تكلفة المنتج أكثر من سعر المبيع، على سبيل المثال فإن تكلفة البيضة الواحدة ٢٤ ليرة في حين تباع في السوق المحلية بسعر ٢٠ ليرة، انطلاقا من ذلك لا بدّ من الاهتمام بهذا القطاع من خلال دعم المنتجين عن طريق تخفيض مقومات ومدخلات الإنتاج، التي تنعكس بدورها على المستهلك، علماً أن تأمين الأعلاف لا يتم إلا عن طريق الاستيراد التي تشكل بحدود ٧٥- ٨٠٪ من تكلفة المنتج في ظل عدم وجود إنتاج محلي لمادة كسبة فول الصويا والذرة الصفراء العلفية، لافتاً إلى أن الصعوبة الأكبر تكمن في قلة السيولة المادية التي بدأت تظهر في هذا العام نتيجة ارتفاع سعر الصرف الذي أثر في عدة متغيرات في مدخلات الإنتاج أهمها ارتفاع في أسعار الأدوية البيطرية والنقل- وأيضاً المازوت الذي لعب بدوره دوراً كبير جداً في ارتفاع أسعار تكلفة المواد العلفية، وختم مدير عام مؤسسة الدواجن بالقول: إنه ورغم كل المعوقات التي اعترضت عملها فقد بلغ إنفاق المؤسسة هذا العام على مشاريعها الاستثمارية الممولة ذاتياً أكثر من ٢٠٠ مليون ليرة، على حين بلغت مبيعاتها من بداية العام الحالي ولتاريخه ٣,٢ مليارات ليرة.

٤ ملايين ليتر مازوت لمواطني اللاذقية بـ٣ أشهر

عبير سمير محمود

من هموم المواطن باللاذقية مع بداية كل فصل شتاء تكمن في كيفية تأمين وسائل التدفئة المنزلية، وأهمها هذه الأيام مادة المازوت التي لا يستغاض عنها لكونها أفضل الوسائل وخاصة في القرى الجبلية، ورغم ارتفاع سعر الليتر إلى ١٣٥ ليرة إلا أن استخدامها لا بديل منه، فلصوبية المازوت خصوصية في منازل المواطنين باللاذقية كما يقول أحد المواطنين لـ«لوطن» وهو من الذين حصلوا على ٦٠ ليتراً كحد أولي بسعر ١٤١ ليرة لليتر الواحد، مبيناً: حصلت على الليترات الستين بعد أن سجلت بموجب دفتري العائلة لدى مختار القرية والشعبة الحزبية، مؤكدين لي أن تتمة المخصصات سأحصل عليها في الأيام القادمة، كما أن السعر المضاف هو كحساب أجرة نقله وإيصاله للمنزل كما ذكر لنا المعنيون عن التوزيع بعد أن تم إيصالها عبر صهاريج مخصصة إلى قريتنا من قبل مديرية المحروقات ذلك بعد تنظيم أدوارنا من قبل مختار المنطقة.

وبالعودة لعضو المكتب التنفيذي بمحافظة اللاذقية المختص بشؤون التموين والتجارة الداخلية المهندس ياسر بداوي للاطلاع على واقع توزيع المادة أكد في تصريح خاص « للوطن » أنه تم توزيع ما يزيد على ٤ ملايين ليتر من مادة مازوت التدفئة على المواطنين في اللاذقية منذ بداية شهر آب الماضي.

مبيناً أن العمل مستمر بوتيرة أعلى حالياً وبكمية أكبر وذلك لتوزيع المادة على كل المواطنين مع بداية فصل الشتاء حيث يزيد الطلب على المادة.

كما أشار بداوي إلى عدد الأسر المستفيدة حتى ٢٨ - ١٠ - ٢٠١٥ نحو ٥٠ ألف أسرة بكامل المحافظة وتم بيع المادة بالسعر النظامي المحدد من قبل مديرية التموين وهو ١٣٥ ليرة سورية لليتر الواحد في ظل توافر المادة بسهولة في اللاذقية إجمالاً.

وعن آلية التوزيع يؤكد عضو المكتب التنفيذي أن التنسيق يحصل بين مديريتي المحروقات والتموين بالمحافظة والشعب الحزبية بحيث يتم بإيصال المادة لمنازل المواطنين بعد تحضير القوائم الاسمية من قبل مخاتير المناطق لكل أسرة سواء بالقرى أو بالمدينة.

لا وجود لحالات متاجرة بالمواد الهرمونية

طرطوس- الوطن

يجري الحديث بين بعض المزارعين عن وجود حالات متاجرة بالمواد الهرمونية المنوعة ولأن في هذه الأحاديث ما لا يمكن السكوت عنه ونظراً لخطورة هذا الموضوع سألنا المهندس تيسير بلال مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بطرطوس فأجابنا مؤكداً أنه لم يتم ضبط أية مواد هرمونية ممنوعة ولم تردنا أية شكاوى خلال هذا العام بخصوص الاتجار بمواد هرمونية ممنوعة أو عن أية مخالفة في المراكز الزراعية / الصيدليات الزراعية / علماً أن أرقام شكاوى الضابطة العدلية الزراعية موزعة على دوائر وشعب الزراعة وعلى جميع المراكز المرخصة لتداول المواد الزراعية بشكل إلزامي ونحن مستعدون لمعالجة أية شكاوى متعلقة بمخالفات تداول المواد الزراعية فور الإبلاغ عنها.

مبينا أن عدد مراكز تداول المواد الزراعية بيع - شراء بالمفرق يبلغ /٢١٩/ مركزاً منها /٦/ مراكز تابعة لاتحاد فلاحي طرطوس و /١٩/ مركزاً معدا لاستيراد وتصدير المواد الزراعية وتوزيعها على المراكز الزراعية المرخصة.

وأشار مدير الزراعة أن عناصر الضابطة العدلية ولجان مراقبة تداول المواد الزراعية في مديرياتنا الموجودة في دوائر وشعب الزراعة في المناطق والنواحي تقوم بجولات تفتيشية دورية على المراكز المرخصة لتداول المواد الزراعية (الصيدليات الزراعية) وجولات مفاجئة يتم من خلالها تنظيم الضبوط بحق المخالفين لأسباب تتعلق بالإتجار بالمواد الزراعية (بذور- أسمدة- مبيدات) من دون ترخيص صادر عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والإتجار بالمواد المهربة بما فيها المواد غير المرخصة في وزارة الزراعة أو المواد الزراعية المنتهية الصلاحية ولم يتم تنظيم أي ضبط خلال عام ٢٠١٥، وذكر المهندس بلال أنه بناء على توجيهات محافظ طرطوس سيتم تشكيل لجنة مشتركة بعضوية كل من التموين واتحاد الفلاحين والزراعة لمراقبة عمل الصيدليات الزراعية من الناحية الفنية والسعرية خلال الجولات الميدانية.

إضافة نظام المراتب الوظيفية في قانون العاملين الجديد

رجاء يونس

أوضح معاون وزير العمل راكان إبراهيم أن توجهات القانون الأساسي للعاملين في الدولة الجديد تعتمد إضافة نظام المراتب الوظيفية من أجل اعتماده كمنهجية ضمن القانون مشيراً إلى أن نظام الفئات والمراتب والدرجات كان معتمدا في القانون قبل عام ١٩٨٥.

وبين إبراهيم أن مشروع القانون يتضمن تعديلات على التعاريف الواردة في القانون الحالي ومعالجة بعض الحالات الإشكالية مثل كف يد العامل عن العمل الوارد في الفقرة رقم ٨٩ حيث تفوق اجتهاداته المئة وقد لحظ القانون الجديد هذه المسألة بحيث يكون النص واضحاً من ذاته والابتعاد قدر الإمكان عن التفسيرات وكذلك موضوع عدم تعديل الوضع الوظيفي للعاملين الذين عينوا على شهادات أدنى من الشهادة التي يحملونها بموجب القانون الحالي بحيث يتم تحديد فترة معينة للتعديل من بدء التعيين قد تكون أربع أو خمس سنوات.

وأشار إبراهيم إلى أن القانون تطرق إلى معالجة وضع العامل المخطوف في الدولة والتعديلات على وضع تثبيت العاملين بحيث وضعت مادة في صلب القانون تتضمن فترة محددة للتثبيت دون انتظار صدور المراسيم بهذا الخصوص.

وأضاف: لحظ القانون الجديد تعديلات أخرى تتعلق برفع إجازة الأمومة وزيادة التعويضات والعلاوات مشيراً إلى أن الظروف الاقتصادية الراهنة والضغط على ميزانية الدولة ستحول دون اعتماد هذه التعديلات لأن مشروع القانون الجديد بحاجة إلى مليارات الليرات لاعتماده.

مهلة جديدة لتسوية أوضاع الشركات المرخصة سابقاً لنقل الأفواج السياحية

محمود الصالح

وافقت وزارة النقل على تمديد فترة التسوية الواردة في القرار ٩٢١ تاريخ ٢٠١٥/٧/٣ لجميع الشركات المرخصة سابقاً لنقل الأفواج السياحية.

وبينت وزارة النقل في كتابها الصادر على جميع مديريات النقل أنه تم تمديد فترة التسوية للشركات المرخصة سابقاً كافة بدءاً من الأول من تشرين الجاري وحتى نهاية العام الحالي.

وتضمن القرار ٩٢١ المشار إليه أعلاه التعليمات الخاصة للحصول على موافقات المجموعات السياحية بحيث تكلف مديريات النقل المعنية منح الموافقات الفنية اللازمة للحافلات التي ستعمل على نقل المجموعات السياحية، على أن تعطى الموافقة النهائية لها من مديريات السياحة في المحافظات.

وحدد القرار الخطوات الواجب اتخاذها للبدء بعملية الترخيص حيث يتقدم المرخص له أصولاً والراغب في ترخيص كامل حافلات المشروع أو جزء منها في نقل المجموعات السياحية بطلب إلى مديرية السياحة المختصة بحسب المحافظة المسجلة فيها الحافلة يتضمن أرقامها وسنة تسجيلها ليتم إجراء الكشف الفني عليها من مديرية النقل، على ألا تزيد نسبة الحافلات المراد ترخيصها للعمل في نقل المجموعات السياحية على ٥٠ بالمئة من الطاقة التشغيلية النقلية للمشاريع المخصصة لنقل الركاب والمجموعات السياحية.

وبينت الوزارة أنه يسجل في رخصة السير حافلة مخصصة لنقل المجموعات السياحية داخل وخارج سورية بعد إجراء الكشف الفني من اللجان المكلفة لدى مديريات النقل بحيث تقوم وزارة السياحة بتخصيص كل حافلة بدفتر خاص بها لتدوين المعلومات الخاصة بالرحلات وفق نموذج يُعتمد منها كما يجري الفحص الفني كل عام لهذه الحافلات في حال رغبت في تجديد المدة لسنة أخرى للتأكد من دوام المواصفات الفنية ومدى جاهزية الحافلة الفنية.

واشترط القرار عدم تغيير مجال عمل الحافلات التابعة للشركات المرخصة لنقل الركاب والأفواج السياحية التي أعطيت موافقة لنقل المجموعات السياحية، قبل مرور ستة أشهر على الأقل من تاريخ التخصيص.

وأوضح القرار، أنه بعد انقضاء الأشهر الستة وفي حال رغب المرخص له في تغيير مجال عمل الحافلة بعد موافقة لجنة نقل الركاب المشتركة يتم سحب الدفتر الخاص بنقل المجموعات السياحية من مديرية السياحة، وسحب رخصة السير من مديرية النقل المعنية، ويمنح رخصة سير جديدة للعمل على أحد الخطوط المتوافرة بالنقل المنتظم.

كما أنه لا يجوز للشركات المرخصة أصلاً لنقل المجموعات السياحية أن تتقدم بطلب لتغيير مجال عمل حافلاتها إلى أي مجال من مجالات النقل الأخرى.

وشدد القرار على أنه في حال تجاوز الحافلات المرخص لها العمل على نقل المجموعات السياحية العمر المسموح فإنه يتم تعديل قرار الترخيص لتعمل حافلاتهم بالنقل المنتظم بعد الحصول على الموافقات الأصولية من الجهات الناظمة لقطاع النقل.

وكانت وزارة النقل حددت في وقت سابق، التعليمات الخاصة بالحصول على موافقات لنقل المجموعات السياحية، مصنفة الحافلات إلى فئتين حسب عمر الحافلة.